



وزارة شؤون المرأة

## ورقة سياساتية بعنوان

" رخصة قيادة الاسرة "

### إعداد

وزارة شؤون المرأة	آثار العزايزة	وزارة شؤون المرأة	اعتدال قتيطة
وزارة شؤون المرأة	ميساء وادي	وزارة شؤون المرأة	حنان الحنجوري
وزارة شؤون المرأة	معين النجار	وزارة شؤون المرأة	مؤمنة الرقب
جامعة ...	أحمد النجار	وزارة شؤون المرأة	هيثم ابو حشيش

### إشراف

أ.د / سناء إبراهيم أبو دقة / د / ختام السحار

## المقدمة:

الأسرة هي النواة الأساسية في المجتمع وهي التي تؤثر على كل من الذكر والانثى وتساهم في تحديد صفات وأدوار كل منهما .

وهي تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية تجاه ما تتعرض له المرأة من تمييز واضح ضدها في المجتمع بشكل عام والأسرة بشكل خاص باعتبارها العنصر الأضعف والمجبول على التضحية والمضطر على تحمل سلبات التنشئة الخاطئة التي تعرض لها كلا الطرفين منذ بداية تأسيس الأسرة.

اعتماد أسلوب التقليد في التعامل بين الزوجين حتى توارثت الأجيال نفس أخطاء الآباء في التعامل مع المرأة.

ولقد اهتم المشرع الفلسطيني بالحياة الاجتماعية بشكل عام وبالأسرة بشكل خاص، كونها النواة الأولى لبناء المجتمع السليم، ووضع الأسس المتينة التي تحافظ عليها وتضمن استمراريتها في الحياة، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه ليضع عقوبات وزواجر ليزيد من حمايتها.

## الواقع:

تبين الإحصاءات الصادرة عن القضاء الشرعي الفلسطيني أن عدد حالات الزواج بتزايد مستمر فمثلا في قطاع غزة بلغ عدد حالات الزواج (13148) حالة في عام 2007 بينما ارتفعت في عام 2013 لتصل إلى 17359 حالة زواج .

وفي المقابل فإن مؤشر الطلاق في ارتفاع هو الآخر ففي عام 2007 بلغت نسبة الطلاق 11.5% لترتفع بشكل طردي لتصل في عام 2015 إلى 17.9% أي بلغت عدد حالات الطلاق إلى ضعف عددها في نفس الفترة الزمنية من (1518) حالة طلاق بحيث وصلت نسبة الطلاق في محافظات غزة إلى 17.9%.

جدول رقم (1): عدد ونسب الزواج والطلاق في المحافظات الجنوبية

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
زواج	13148	16829	18571	17104	16142	16778	17359	16128
طلاق	1518	2216	2593	3052	2761	2579	3065	2889
النسبة المئوية	%11.5	%13.2	%14.0	%17.8	%17.1	%15.4	%17.66	%17.9

(موقع القضاء الشرعي، 2015)

المبررات:

بعد الاطلاع على الدراسات التي تناولت الموضوع وجدنا أن أسباب وقوع الطلاق وفق دراسة أعدتها مركز شؤون المرأة - غزة 2006 حول أسباب الطلاق في المجتمع وآثاره على المرأة والأسرة ما يلي:

- عمر المطلقة عند الزواج
- المستوى التعليمي والثقافي.
- السكن المشترك مع عائلة الزوج.
- طريقة تزويج الفتاة .

أن هناك تأثيراً للعادات الاجتماعية السائدة في وقوع الطلاق وتحول تلك العادات بين استمرار الزواج وهي نفس الأسباب التي بينها الدكتور حسن الجوجو رئيس مجلس القضاء الأعلى في قطاع غزة في المقابلة التي أجريناها معه مضيفاً: " عدم فهم كلا الزوجين أو أحدهما لمقاصد الزواج "

وهو ما أكدته الإحصاءات حيث ثبت أن معظم حالات الطلاق تقع في السنة الأولى من الزواج ولا شك أن الطلاق يترك أثارا نفسية سيئة على الزوجين وعلى المرأة بشكل أكبر حيث استعرضت دراسة "احتياجات المرأة المطلقة في قطاع غزة"، والتي أعدتها مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة أن الوضع النفسي للمطلقات صعب، وأن 98% من المطلقات يحتجن إلى دعم نفسي وأن 90% من الأهل أن بناتهن يعانين من الضغوط النفسية.

مما يتطلب منا جميعا معالجة أسباب الطلاق حتى لا تقع المرأة في شركه، وحمايتها من آثاره وطالبت معظم الدراسات المحلية والعربية بالتوعية والثقافة الأسرية لدى الشباب المقبل على

الزواج للحد من ظاهرة الطلاق، كما أجمع كافة المشاركين في ورشة رخصة قيادة الأسرة "على أهمية وضرة تأهيل المقبلين على الزواج قبل عقد النكاح".

وبما أن الأسلوب مكتسب ويمكن تصحيحه عبر اكتساب مهارات جديدة وآلية تعامل تضمن لكلا الطرفين التعامل مع بعضهما بإيجابية وإصلاح الخطاء لترسو سفينة الحياة الزوجية على شاطئ السعادة الأسرية.

إن برامج التأهيل الزواج ليست حديثة اليوم فقد بدأ العمل بها منذ عام 1930 م ولكن ولم تظهر كميديان علمي للدراسة الا ما بين عام 1960 - 1970 في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك استجابة من المؤسسات الاجتماعية للتغيرات المختلطة التي يمر بها الزواج ، وأصبحت برامج التأهيل للزواج تقدم على مستوى واسع في دول العالم كأستراليا ودول أوروبا، ثم تبعتها دول الخليج وخاصة قطر والسعودية ولحقت هذا التاريخ طفرة في تقديم هذه البرامج والمحتوى الذي تقدمه وأصبحت تقدم للأفراد والمقبلين على الزواج معاً في مراحل مختلفة من الحياة إلا أن ما يميز التجربة الماليزية 1992 كونها ملزمة في التطبيق، وعممت في جميع أنحاء ماليزيا عام 2000، فهي تعتبر من أنجح التجارب التي ساهمت في انخفاض نسبة الطلاق حيث انخفضت من 32% إلى 7% خلال عقد من الزمن تم تطبيق الدورات التأهيلية للمقبلين على الزواج وجعلها شرط إلزامي لبداية الحياة الزوجية.

وتقدم هذه البرامج على خدمات تطوعية في المجتمع والمراكز الدينية والجامعات والمدارس وطلبة المرحلة الثانوية ويصمم بعضها خصيصاً لجميع أفراد الأسرة .

وزيادة وعي كلا الزوجين بأهمية الحياة الزوجية ودور كلا منهما وتحديد صفات ومسئوليات وحقوق كلا منهما يوجب المطالبة باتخاذ تدابير قانونية والإجراءات اللازمة لتعزيز دور الاسرة ورفع مكانتها والحد من العنف الاسري التي تتعرض له المرأة.

ووفق القاعدة الفقهية ما لم يتم الواجب إلا به فهو واجب "تهدف إلى اتخاذ إجراء قانوني وقائي ملزم لكل للجنسين باجتياز برنامج تدريبي معتمد ومن جهة معتمدة قبل عقد النكاح.

## البدائل المطروحة وتقييمها:

1- تنفيذ دورات بشأن إدارة وقيادة الأسرة لكلا الجنسين تكون مراعية للتوزيع الجغرافي للسكان واختيارية لمن أراد الانضمام إليها، ولكن يظهر عيب هذا البديل في عدم وجود ضمانات لإقبال المقبلين على الزواج لهذه الدورات كونها اختيارية وبذلك تبقى المشكلة قائمة في عدم نشر الوعي الكافي بكيفية إدارة الأسرة والحفاظ على استقرارها من قبل الزوجين.

2- إصدار قانون من قبل المجلس التشريعي يلزم فيه كلا من الخاطبين بضرورة الانضمام والخضوع لدورة تدريبية لقيادة الأسرة تؤهلهم فيما بعد لإتمام عقد النكاح.

وحول هذا المقترح قال د. نافذ المدهون مدير عام المجلس التشريعي: " إن الاوضاع السياسية غير مستقرة ما بين قطاع غزة والضفة الغربية والأمر لا يحتاج إلى سن قانون من قبل المجلس التشريعي وإنما نحتاج لتطبيقه تعميم من قبل المجلس الأعلى للقضاء الفلسطيني أسوة بفحص الثلاثين وأعتقد أننا في حاجة إلى ذلك" خلال مقابلة أجريت معه.

3- إعداد حقيبة تدريبية تهيئ للخاطبين عند اتمامهم لعقد النكاح وما يعيب ذلك هو عدم وجود ضمانات كافية لاطلاع الخاطبين على ما ورد في الحقيبة من معلومات هامة للاستفادة منها خلال حياتهم الزوجية.

4- إصدار تعميم من قبل المجلس الأعلى للقضاء الفلسطيني يلزم فيه كلا من الخاطبين باجتياز برنامج تدريبي إلزامي قبل إبرام عقد النكاح ويمنع على القاضي أن يبرم العقد إلا بعد إبراز شهادة تفيد بتجاوز كلا الخاطبين لهذا البرنامج التدريبي بنجاح، وهذا الاجراء يلزمه الاتي:

- إعداد منهاج تدريبي شامل للبرنامج التدريبي بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، مع مراعاة أن يشمل المحاور التالية:

• المحور الصحي

• المحور الاجتماعي والنفسي

• المحور الشرعي

• المحور الاقتصادي

- إعداد خطة لتنفيذ البرنامج التدريبي للمقبلين على الزواج في كافة المحافظات الفلسطينية.

- منح رخص لمؤسسات المجتمع المدني التي تنطبق عليها الشروط اللازمة لتنفيذ البرنامج التدريبي وصلاحيه منح شهادات رخصة قيادة الأسرة

ومن وجهة نظر وزارة شؤون المرأة نعتقد أن البديل الرابع قابل للتنفيذ على أرض الواقع .

## المراجع:

1. دائرة التنمية الاقتصادية /قسم الدراسات الاجتماعية (2009): ظاهرة الطلاق في المجتمع أسبابها وآثارها المجتمعية، أبو ظبي.
2. برنامج ارشادي مقترح لتعزيز التوافق الزوجي عن طريق فنيات الحوار 2009
3. مركز شؤون المرأة (2006): أسباب الطلاق في المجتمع وآثاره على المرأة والأسرة، فلسطين، غزة.
4. مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة (200) : احتياجات المرأة المطلقة في قطاع غزة، فلسطين، غزة.
5. دراسة آثار الطلاق وتداعياته على جميع أفراد الأسرة / دول الخليج
6. دراسة / لماذا يصلون إلى الطلاق
7. اعداد / قسم الدراسات في مركز أمان للإرشاد السلوكي والاجتماعي/ لبنان
8. دراسة / عزوف الشباب عن الزواج أسباب ... حلول
9. 2012